الكلام الأخير للحافظ

ابن حجر رحمه الله، في تدليس

الإمام سليمان بن مهران الأعمش، حيث

جعله في كتابه: «النكت على كتاب ابن

الصلاح»، في: «المرتبة الثالثة»، بدلًا، من:

«المرتبة الثانية» في كتابه: «تعريف أهل

التقديس»، وهذا الصواب، في جعله من:

«المرتبة الثالثة»، فلا تقبل عنعنة:

الأعمش، إلا إذا صرح بالتحديث، فإن

عنعن تطرَّق إليه التدليس

* فالإمام الأعمش، جعله الحافظ ابن حجر في كتابه: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص٣٣)، من أصحاب: «المرتبة الثانية».

وقد أخطأ: الحافظ ابن حجر في جعله، للأعمش في التدليس في «المرتبة الثانية»، لأنه قد أعلَّ هو نفسه، غير ما حديث بعنعنة: الأعمش.

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (ج٢ ص٤٤): (لا يلزم من كون: رجاله ثقات، أن يكون صحيحـًا، لأن الأعمش مدلِّس!).

* وهو الذي جعل الأعمش في كتابه: «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (ج٢ ص٦٥٠)؛ من أصحاب: «المرتبة الثالثة»، وهو الصواب.

❊ لا سيَّما، أن كتاب: «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح»، متأخر، عن كتابه: «تعريف أهل التقديس»، في التصنيف.

❊ فقد أشار الحافظ ابن حجر في «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (ج٢ ص٦٥٠)؛ إلىٰ أنه أفرد: «المدلِّسين»، في: «جزء لطيف».

قلت: وعلىٰ هذا يعتمد كلام الحافظ ابن حجر في «الأعمش، الذي في كتابه: «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح»، لأنه جعله في «المرتبة الثالثة»، وهو متأخر، عن كتابه: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس».

❊ بل إن الحافظ ابن حجر، نفسه دافع في: «هدي الساري» (ص٤٣١)؛ عن بعض الأحاديث التي جاءت في

«الصحيح» للبخاري: «معنعنة»، أنها من طريق حفص بن غياث عن الأعمش، وذلك لأنّ حفصاً، كان يميِّز، بين ما صرّح به الأعمش بالسماع، وبين ما دلَّسه.

قلت: فهو يراه أنه عنعن في أحاديث، مما يدل أنه جعله من: «المرتبة الثالثة»، فلا تقبل عنعنته إلا إذا صرح بالتحديث.

❊ ومما سبق يتَّضح، أن جَعْله في «المرتبة الثالثة»، أولىٰ من جعله في «المرتبة الثانية».

وهو الصواب.